فيما يتعلق بموقفها من حقوق الشعب الفلسطيني ، هو ذلك التغيير البسيط الذي حدث سنة ١٩٧٣ ، بعد حرب تشرين ، في عهد حكومة مئير ، عندما دعت ، لاول مرة ، الى حل القضية الفلسطينية من خلال الاخذ بالاعتبار مسألة « الهوية القومية » للفلسطينيين ، وعدم التعامل معهم كلاجئين فقط (٦) ، بالرغم من انها لم تتخل عن موقفها « الاقليمي » لحل مسألة « الهوية القومية » ضمن دولة اردنية ـ فلسطينية · وعلى اي حال ، فأن الاعتراف « بالحقوق المشروعة للفلسطينيين » يبقى امرا عديم الجدوى في ظل الموقفين الاسرائيلي والاميركي الراهنين ·

التطرف سيد الموقف

يبدو انه ليس هناك خلافات اساسية داخل الحكومة الاسرائيلية حول تفسير بنود الاتفاق بشأن الحكم الذاتي ، والهدف منه ، وكيفية تطبيقه · فالوزراء الاسرائيليون الذين ينتمون في غالبيتهم الى كتلة ليكود والحزب الديني القومي ، شبه متفقين في منطلقاتهم الفكرية تجاه مفهوم الحكم الذاتي ، بحيث نجد ان الخلافات بينهم احيانا تعود الى مدى التطرف الذي يعربون عنه ، وليس الى نقيض ذلك · وهذا الامر لا يعتبر غريبا ، اذا ما اخذنا في الاعتبار ، انمشروع الحكم الذاتي ، كما خطط له بيغن ، يرتكز على اسس مبدئية لا يمكن زحزحته عنها ، واهمها الاساس العقائدي ، الذي يتحكم في عقلية بيغن وسياسة حكومته · فعقائديا يرى بيغن ان الضفة الغربية جزء من « ارض اسرائيل » لا يجوز التنازل عنه ، والحكم الذاتي ، في نظره ، افضل السبل لضمان السيطرة الاسرائيلية الكاملة على هذه المنطقة مستقبلا · وهذا التفكير نابع من صلب ايديولوجية اليمين الصهيوني ، التي تثبت مبدأ بناء الدولة اليهودية على « ارض اسرائيل الكاملة » · وهناك الاساس الآخر ، الامني ، حيث يرى بيغن ان السيطرة عسكريا واستيطانيا على الضفة الغربية وقطاع غزة ستوفر الامن لاسرائيل ، « وهو على اقتناع تام بأن اسرائيل لا تستطيع الصمود في وجه جبهة عسكرية شرقية ، الا اذا كان الجيش الاسرائيلي مسيطرا بشكل تام على محاور الطرق الرئيسية في الضفة ، ويكون هناك استيطان واسع في هذه المناطق » (٧) · كذلك هناك الاساس العنصري الذي يتمثل في رفض الحقوق القومية للفلسطينيين ، على اساس ان هذه الحقوق تتعارض ومبدأ وجود اسرائيل · فمشروع الحكم الذاتي ، كغيره من المشاريع السابقة ، يرفض الاعتراف بالحقوق القومية ، اذ لا سيادة ولا قرارات مستقلة تتعلق بالامن والسياسات الخارجية ، وكل ما هو معروض ليس سوى « اعطاء الفلسطينيين فرصة لادارة شؤونهم الخاصة بأنفسهم » · وربما كان هناك تناقض بين هذا الاساس وبين ما وقعت عليه اسرائيل في اتفاق كامب ديفيد من ان الحل الناتج عن المفاوضات يجب ان يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني · لكن ، يبدو ان هذا الامر لا يقلق بال اسرائيل كثيرا ، وكعادتها تجد له تفسيرا مختلفا · وكما جاء على لسان احد وزراء ليكود المقربين من بيغن ، حاييم لانداو « فأن عرب ارض ـ اسرائيل لهم حقوق في اسرائيل [والقصد حقوق محدودة] ، اما الشعب اليهودي فله حقوق على ارض ـ اسرائيل » (٨) · اما بيغن فيردد دائما ان حق اسرائيل في السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة « امر غير قابل للطعن » ·

انطلاقا من هذه الاسس نشطت الحكومة الاسرائيلية ، بوزرائها ولجانها ، في بلورة مواقفها النهائية ازاء اهم المسائل التي ستطرح في المفاوضات حول الحكم الذاتي · والحقيقة